



لجنة الغابات

الدورة الرابعة والعشرون
روما، 16 - 20 يوليو/تموز 2018
حالة الغابات في العالم لعام 2018 - النتائج الرئيسية
مذكرة الأمانة

أولاً - مقدمة

1- تشكّل خطة التنمية المستدامة لعام 2030 التزاماً قامت به البلدان لمعالجة التحديات المعقدة التي يواجهها العالم بدءاً من القضاء على الفقر والجوع والاستجابة إلى تغير المناخ إلى بناء مجتمعات قادرة على الصمود وتحقيق النمو الشامل وإدارة الموارد الطبيعية لكونها على نحو مستدام. وتحدد أهداف التنمية المستدامة البالغ عددها 17 هدفاً ومقاصدها البالغ عددها 169 مقصداً ومؤشراتها البالغ عددها 230 مؤشراً الأهداف المحددة التي يجب على البلدان تحقيقها ضمن إطار زمني معين مع رصد الإنجازات بصورة منتظمة لقياس التقدم المحرز. وتكتسي هذه الأهداف أهمية شاملة وتدعو إلى اتباع نهج شاملة وتشاركية تضم الجميع لضمان "عدم إهمال أحد".

2- وفي حين تحدد الحكومات أفضل الأساليب للالتزام بالجهود الوطنية لتحقيق تغير تحوّلي، يقوم تقرير حالة الغابات في العالم لعام 2018 بتحليل الدور الذي تؤديه الغابات والأشجار - والأشخاص الذين يستخدمونها ويديرونها - في مساعدة البلدان على تحقيق أهدافهم والحصول على مستقبل أكثر إشراقاً. ويسلط تقرير حالة الغابات في العالم لعام 2018 الضوء على الروابط العميقة بين الغابات والعديد من أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ومقاصدها مما يميّن صانعي السياسات من تحقيق التوازن الصحيح بين الأعمال والاستثمارات والشراكات الموجهة نحو تحقيق الأمن الغذائي والتخفيف من حدة الفقر والحفاظ على الموارد الطبيعية والتوصل، في نهاية المطاف، إلى مسارات لتحقيق التنمية المستدامة.

طُبِعَ عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحد من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ. ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها. ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على

الإنترنت على العنوان التالي: www.fao.org

ثانياً- قياس حجم مساهمات الغابات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

3- تبين التحليل المدرجة في تقرير حالة الغابات في العالم لعام 2018 التي ينصب التركيز فيها على إبراز المساهمة التي تقدمها الغابات والأشجار في تحقيق 28 مقصداً من المقاصد المتعلقة بعشرة أهداف من أهداف التنمية المستدامة لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، رابطاً واضحاً بين السياسات الحرجية المتكاملة وأثرها المحتمل على العديد من أهداف التنمية المستدامة. وتم استخدام المقاييس المواضيعية التي تجمع الأدلة المتاحة من مجموعة واسعة من المصادر العلمية لقدرتها على تحليل الأدلة بشأن العلاقة الأوسع نطاقاً بين الغابات والأشجار وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 خارج نطاق الهدف 15 من أهداف التنمية المستدامة. ويهدف ذلك إلى التشديد على الروابط والفرص لدعم عملية صناعة سياسات أكثر اتساقاً في مختلف القطاعات وتفعيل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وترد في ما يلي نتائج محددة من هذا التحليل.

4- تقدم الغابات والأشجار مساهمات حيوية لكل من الأشخاص وكوكب الأرض على حد سواء، مما يعزز سبل المعيشة ويوفر الهواء النظيف والمياه النظيفة ويحافظ على التنوع البيولوجي ويستجيب إلى تغير المناخ. وتعتبر الغابات مصدراً للأغذية والأدوية والوقود لأكثر من مليار شخص. وبالإضافة إلى كون الغابات تساعد على الاستجابة إلى تغير المناخ وحماية التربة والمياه، تحوي الغابات أيضاً أكثر من ثلاثة أرباع التنوع البيولوجي البري في العالم وتوفر العديد من المنتجات والخدمات التي تساهم في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتعتبر مهمة بشكل خاص بالنسبة إلى مئات ملايين الأشخاص في المناطق الريفية بمن فيهم العديد من أشد الناس فقراً في العالم.

5- إلا أنه من المتوقع أن يزيد عدد سكان العالم من حوالي 7.6 مليارات نسمة اليوم إلى ما يقارب 10 مليارات بحلول عام 2050. ويشكّل الطلب العالمي المقابل على الأغذية الذي من المتوقع أن ينمو بنسبة 50 في المائة خلال هذه الفترة ضغطاً هائلاً على طريقة استخدام الأراضي المنتجة، خاصة في البلدان النامية حيث تتركز الأغلبية الساحقة من 800 مليون نسمة أو أكثر من سكان العالم الفقراء والجوع. ولا تهدد إزالة الغابات التي تنتج بصورة أساسية عن تحويل الأراضي الحرجية إلى مساحات زراعية ولتربية المواشي سبل معيشة الحراجيين والمجتمعات المحلية الحرجية والشعوب الأصلية فحسب بل تنوّع الحياة على كوكبنا أيضاً. ويؤدي تغير استخدام الأراضي إلى خسارة الموائل القيمة وتدني مستوى المياه النظيفة وتدهور الأراضي وانجراف التربة وانبعاث الكربون في الجو. وفي هذا الصدد، تشكل كيفية زيادة الإنتاج الزراعي وتحسين الأمن الغذائي من دون تخفيض مساحة الغابات أحد أكبر التحديات في وقتنا هذا.

6- وتعتبر الأدلة أساسية لاستخدام مسار الغابات من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وفي حين أن أهمية الغابات والأشجار للحصول على كوكب يتمتع فيه السكان بصحة جيدة ومزدهر معترف بها عالمياً إلا أن عمق هذه الجذور قد يكون أكبر مما نتخيله. وتم تصميم مؤشرات خطة التنمية المستدامة لعام 2030 التي وافقت عليها اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة في مارس / آذار 2016 والبالغ عددها 230 مؤشراً من أجل مساعدة البلدان على قياس التقدم المحرز في تحقيق الأهداف والتعلم من التجارب وفهم المجالات التي يجب أن تسند الأولوية وأن يتم تخصيص الموارد لها. ويركز عدد من المؤشرات ضمن الهدف 15 من أهداف التنمية المستدامة على الغابات وبالأخص على رصد الأراضي الحرجية والأجزاء من الغابات التي تخضع لإدارة مستدامة. وأظهر التقييم العالمي للموارد الحرجية الذي تولت تنسيقه

منظمة الأغذية والزراعة أن المساحة التي تغطيها الغابات في العالم قد تضاءلت من 31.6 في المائة من مساحة الأرض إلى 30.6 في المائة في الفترة الممتدة بين عامي 1990 و2015 وبأن وتيرة هذا التضاؤل قد تباطأت في السنوات الأخيرة.

7- هناك أدلة كمية تبيّن أن الغابات باتت تدار بصورة مستدامة أكثر، وأن الغابات والأشجار تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بسبل معيشة العديد من فقراء الريف وأمنهم الغذائي، والحصول على الطاقة بأسعار معقولة والنمو الاقتصادي المستدام والعمالة (في القطاع الرسمي) والاستهلاك والإنتاج المستدامين والحد من تأثيرات تغيّر المناخ.

8- ويعيش أكثر الأشخاص المهملين أحيانا في الغابات وحولها. وتعتمد سبل معيشة العديد من فقراء الريف حول العالم وأمنهم الغذائي على الغابات والأشجار السليمة. وتبيّن الأدلة أن حوالي 40 في المائة من سكان الريف الذين يعانون من الفقر المدقع - أي ما يقارب 250 مليون شخص - يعيشون في مناطق الغابات والسافانا. ويعتبر الوصول إلى السلع والخدمات الحرجية أمراً حيوياً لسبل معيشة الأسر المعيشية الأشد فقراً وقدرتها على الصمود كونها تشكل شبكة أمان في الأوقات الصعبة. وتقتصر بعض الدراسات أنه يمكن للغابات والأشجار أن توفر حوالي 20 في المائة من دخل الأسر المعيشية في المناطق الريفية في البلدان النامية من خلال الدخل النقدي وتلبية احتياجات كفاههم على حد سواء. كما أن المنتجات الحرجية غير الخشبية توفر الغذاء والدخل والتنوع التغذوي لشخص واحد من كل خمسة أشخاص في العالم، بمن فيهم بنوع خاص النساء والأطفال والمزارعين المحرومين من غير أصحاب الأراضي وغيرهم من الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشّة.

9- وترتبط جودة المياه التي تعتبر أساسية لصحة كل من سكان المدن والريف على حد سواء ارتباطاً مباشراً بإدارة الغابات. ويخلف أي تغيير في غطاء الأراضي وفي استخدامها وإدارتها انعكاسات خطيرة على إمدادات المياه في أي من الأمم. وفي حين أن ثلاثة أرباع المياه العذبة التي يمكن الوصول إليها في العالم من مستجمعات المياه الحرجية إلا أن البحوث تظهر أن 40 في المائة من أكبر مستجمعات المياه في العالم البالغ عددها 230 مستجمعاً قد خسرت ما يتجاوز نصف غطائها الأصلي من الأشجار. وبالرغم من ذلك، ازدادت على المستوى العالمي مساحة الغابات التي تتم إدارتها للحفاظ على التربة والمياه خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية وفي عام 2015 تمت المباشرة بإدارة ربع الغابات بهدف الحفاظ على التربة و/أو المياه.

10- وتمتلك عملية تحديث قطاع الطاقة الخشبية التقليدي القدرة على تحسين سبل المعيشة وتوفير سلاسل قيمة مستدامة وتسخير الموارد للقيام باستثمارات في إدارة الغابات على نحو مستدام. ولعلّ أفضل تجلّي للطاقت الكامنة للغابات في كون خشب الأشجار ينمو من جديد. ويستخدم ما يقارب ثلث سكان العالم - أو حوالي 2.4 مليار شخص - الخشب لتوفير خدمات الطاقة الأساسية مثل الطهي وغلي المياه والتدفئة. وبصورة عامة، توفر الغابات حوالي 40 في المائة من إمدادات الطاقة المتجددة في العالم على شكل وقود خشبي - ما يساوي الطاقة الشمسية والكهرمائية وطاقة الرياح مجتمعة. لذلك يجب التركيز في الوقت الراهن على إنتاج وقود خشبي بشكل مستدام أكثر للحدّ من تدهور الغابات فضلاً عن تحسين جودته واستخدامه بكفاءة أكبر من أجل تحسين صحة ملايين الأشخاص، لا سيما النساء والأطفال.

11- ويجب على استجابة العالم إلى تغير المناخ - أي التأقلم معه والحد من تأثيراته والقدرة على الصمود أمامه- أن تركز بقدر أكبر على الغابات. وكما شدد عليه اتفاق باريس بشأن تغير المناخ في عام 2015، تؤدي الغابات والأشجار دوراً حاسماً في الحد من تراكم ثاني أكسيد الكربون في الجو. فهي تمتص باعتمادها بالوعات للكربون ما يوازي حوالي ملياري طن من ثاني أكسيد الكربون كل سنة. إلا أن إزالة الغابات تُعد السبب الرئيسي الثاني لتغير المناخ بعد حرق الوقود الأحفوري، وتمثل حوالي 20 في المائة تقريباً من مجموع انبعاثات غازات الدفيئة - أي أكثر من الانبعاثات الناجمة عن قطاع النقل العالمي بكامله. ويمكن لإدارة الغابات بشكل فعال أن تعزز القدرة على الصمود أمام الكوارث الطبيعية المرتبطة بالمناخ والقدرة على التكيف معها مما يشدد على أهمية إدخال إجراءات ترتبط بالغابات في الاستراتيجيات الوطنية للحد من مخاطر الكوارث. وسيؤدي خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها وحفظ الغابات وإدارتها على نحو مستدام وتعزيز مخزون الكربون في الغابات (المعروف بالمبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات +REDD)، دوراً حيوياً في الجهود العالمية الهادفة إلى التصدي لتغير المناخ. وقد أدرجت جميع البلدان التي تملك أكبر غطاء حرجي والتي يبلغ عددها 25 بلداً، إجراءات للحد من تأثيرات تغير المناخ ترتبط بالغابات - الحد من إزالة الغابات وتدهورها والتخريج وتعزيز مخزون الكربون في الغابات وصون الغابات والحراثة الزراعية - في إجراءات التخفيف الملائمة وطنياً وفي مساهماتها المحددة وطنياً.

12- وتشير الأدلة النوعية إلى أن الغابات والأشجار تقدم أيضاً مساهمات كبيرة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال القطاع غير الرسمي، والحراثة الزراعية، وفرص تمكين المرأة، وإدارة المياه على نحو مستدام والسياحة والمدن المستدامة والتكيف مع تغير المناخ والتصدي لتدهور الأراضي وفقدان التنوع البيولوجي. وتنمو السياحة القائمة على الطبيعة على سبيل المثال بوتيرة أسرع بثلاث مرات من القطاع السياحي برتمه وتمثل حالياً قرابة 20 في المائة من السوق العالمية. ويزيد إدخال المساحات الخضراء والأشجار في التخطيط الحضري إذ بينت الدراسات ارتباطها بانخفاض عدد الأشخاص الذين يعانون من السمعة وتدني مستوى الجرائم، ولكن يبقى من الصعب قياس هذه المنافع وتقدير قيمتها. ونظراً إلى تسارع وتيرة التوسع الحضري وتغير المناخ، من المهم جداً أن يتم إدماج التصميم والتخطيط وإدارة المساحات الخضراء في المناطق الحضرية بما فيها الغابات والأشجار في عملية التخطيط الحضري في مرحلة مبكرة. ويجب أن ينعكس دور الغابات والأشجار في سياسات الحد من تأثيرات تغير المناخ والتكيف معه.

ثالثاً- ما يلزم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة - دراسات حالة قطرية

13- لقد سبق أن قام العديد من البلدان بإدماج النهج الخاصة بالغابات والمناظر الطبيعية التي تربط العديد من أهداف التنمية المستدامة ببرامج تنمية مستدامة أوسع نطاقاً. وتبرز ثماني دراسات حالة قطرية كيفية ضمان الاستخدام الأمثل لقدرة الغابات في نهج مشترك بين القطاعات في بلدان تختلف من حيث الجغرافيا والمناخ والنظم السياسية ومستوى الدخل والتقاليد الاجتماعية والثقافية.

14- وتساعد النهج الخاصة بالمناظر الطبيعية، من بوركينا فاسو مروراً بإيطاليا ووصولاً إلى جمهورية تنزانيا المتحدة، في إدماج إدارة الغابات والأشجار مع الأراضي الزراعية والبيئة الحضرية والريفية والإرث الثقافي بما يضمن على سبيل المثال الاعتراف بالقيمة الاقتصادية للسياحة القائمة على الغابات وفهم منافع الغابات والأشجار بالنسبة إلى سكان المدن. وتحمي النهج الخاصة بالمناظر الطبيعية خدمات النظم الإيكولوجية الحيوية واستدامة سبل المعيشة وتعالج تحديات الأمن الغذائي بموازاة التكيف مع تأثيرات تغير المناخ.

15- وتبين الدراسات قيمة الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين التي تجمع الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والأفراد معاً سعياً إلى إيجاد طرق جديدة لتحقيق أهدافهم وطموحاتهم المشتركة.

رابعاً- المسارات المؤدية إلى التنمية المستدامة

16- خلّفت نتائج تقرير حالة الغابات في العالم لعام 2018 انعكاسات مهمة على السياسات مما يتضمن تسليط الضوء على ضرورة رفع مستوى الوعي والترويج لمنافع الغابات والأشجار لدى صانعي السياسات وعلى نطاق أوسع؛ وإشراك القطاع الخاص؛ وإدماج السياسات المرتبطة بالغابات في خطة التنمية المستدامة الأوسع نطاقاً؛ والاستثمار في تحويل القطاع غير الرسمي لإطلاق فرص التنمية الضائعة؛ وتحسين ظروف العمل؛ وإجراء دراسات تحليلية على المستويين الوطني أو شبه الوطني وتحسين توافر البيانات. وتعتبر النقاط التالية بصورة محددة أكثر أساسية لتحقيق إمكانيات "مسارات الغابات نحو تحقيق التنمية المستدامة".

17- تعتبر معالجة الزراعة والغابات معاً خلال بلورة سياسات إنمائية وطنية أمراً حاسماً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتتطلب الزراعة المستدامة وجود غابات سليمة ومنتجة. وتدعم الغابات والأشجار الزراعة المستدامة، مثلاً عن طريق تثبيت التربة وتحقيق استقرار المناخ وتنظيم تدفقات المياه وتوفير الظل والمأوى وتأمين الموائل للملقحات وللمفترسات الطبيعية للآفات الزراعية. ولذا يمكن للغابات والأشجار، بعد أن يتم دمجها في المناظر الطبيعية الزراعية، أن تزيد من الإنتاجية الزراعية. وتساعد الغابات والأشجار أيضاً على ضمان الأمن الغذائي لمئات الملايين الأشخاص التي تشكل بالنسبة إليهم مصدراً هاماً للغذاء والطاقة والدخل في الأوقات الصعبة. وسيسمح الاعتراف بهذه المقايضات والموازنة بينها، بما في ذلك المنافع القصيرة الأجل والمنافع الطويلة الأجل والسلع العامة المحلية والعالمية والمجتمعات والقطاعات لصانعي السياسات توجيه الموارد التي قد تسرع وتيرة تحقيق الإنجازات في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بشكل أفضل.

18- وسيتم تعزيز الأهداف الرئيسية المتمثلة في القضاء على الفقر وتحقيق الاستدامة على نحو كبير من خلال تعزيز الأطر القانونية التي تعترف بالحقوق المجتمعية للمجتمعات وأصحاب الحيازات الصغيرة المحليين من أجل الوصول إلى الغابات والأشجار وتضمن تلك الحقوق. ويملك 1.5 مليار شخص من السكان المحليين والأصليين في العالم حقوقاً مضمونة على الموارد الحرجية من خلال الحيازة المجتمعية. ويمكن للمنافع أن تتأتى من خلال إعطاء السكان المحليين الذين يملكون معارف تقليدية القدرة على التأثير على اتخاذ القرارات بطرق تساهم في تحقيق مقاصد

أهداف التنمية المستدامة. وإذا كانت الحقوق واضحة ومضمونة فهناك احتمال كبير أن يعتمد الناس نهجًا أطول أجلاً لإدارة الغابات لأنهم يدركون أنهم سيستفيدون منها هم ومن سيأتي من بعدهم. ويمثل التاريخ الطويل نسبيًا للإدارة المجتمعية للغابات في نيبال نهجًا تم اعتماده في العديد من البلدان الأخرى، لا سيما في آسيا وأمريكا اللاتينية. وعندما تطرح الحياة غير الآمنة مشكلة حرجة، يمكن أن توفر الأطر القانونية مثل الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات الثقة في هذا الصدد. وبالنظر إلى المستقبل، هناك حاجة إلى التعلّم من التجارب الناجحة في مجال الإدارة المجتمعية للغابات، مع الاعتراف بأهمية الدعم العلمي والفني والتدريب وبناء القدرات والوصول إلى الأسواق ومعلومات السوق والموارد المالية الكافية، وبالحاجة أيضًا إلى توخي الوضوح عند تحديد حقوق الأطراف المختلفة ومسؤولياتها. وسيلزم تطبيق جميع هذه التدابير لتعزيز مسارات الغابات من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

19- ويمكن للوصول إلى الأراضي والموارد والاستثمارات في الغابات وحولها أن يدفع النساء والشباب وغيرهم من أصحاب المشاريع في المناطق الريفية ليصبحوا عوامل تغيير في عملية التحول إلى عالم مستدام. ويمثل تعزيز حقوق حيازة الأراضي فرصة للنهوض بفرص الوصول المتساوية بين الجنسين إلى الغابات والأشجار، ولتشجيع اتباع نهج مستدام وطويل الأجل لإدارة الغابات. وسلّطت الدراسات الضوء على روح المبادرة التي تتمتع بها المرأة لا سيما في القطاع غير الرسمي وعلى دورها القيادي في الإدارة المجتمعية والتشاركية للغابات. ويعتبر عمل الشباب وطاقتهم عاملين مهمين لمستقبل القطاع. ويمكن للاستثمار في التدريب وبناء القدرات وتطوير منظمات المنتجين أن يساهم في إقناع الشباب على رؤية قيمة كسب عيشهم من الغابات ومقاومة الهجرة غير المضمونة. ويمكن للاستثمار في القطاع غير الرسمي من خلال زيادة النشاط الاقتصادي وتحسين ظروف العمالة والترويج لنهج أكثر استدامة لإدارة الغابات أن يؤثر بشكل إيجابي على الغابات والمزارع والبلدات والمدن. ومن المرجح أن يكون توفير الحوافز الاقتصادية لأصحاب الحيازات الصغيرة والمجتمعات المحلية من أجل إدارة الأشجار على أراضيهم أمرًا مجزيًا.

20- ويعتبر وجود بيئة تمكينية إيجابية أساسية لجذب القطاع الخاص إلى الأنشطة التي تشجع الاستدامة. ويشمل القطاع الحرجي الرسمي وغير الرسمي على حد سواء عددًا كبيرًا من الأعمال التجارية الصغيرة والمتناهية الصغر تقابلها من جهة أخرى شركات كبيرة جدًا. وعلى النطاق الصغير، تشمل الأولويات في الكثير من الأحيان التدريب لتحسين ممارسات إدارة الأراضي وتعزيز الحراثة الزراعية وتطوير منظمات المنتجين وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق وإتاحة الترتيبات المالية الملائمة. وعلى النطاق الأوسع، قد يلزم التصدي للحوافز المحتملة أمام الاستثمارات والتي يمكن أن تكون حوافز مالية أو مرتبطة مثلًا بالبنى التحتية. ومن المرجح أن تشمل التدخلات في مجال السياسات مجموعة من النهج التنظيمية والحوافز للإشراك في الأنشطة كالدفع مقابل خدمات النظم الإيكولوجية وإدارة الغابات بشكل مستدام. وفي الوقت ذاته، من المهم جدًا التصدي للحوافز المحتملة أمام الاستثمارات وإلغاء الحوافز لإزالة الغابات. وتعتبر الشراكات مع القطاع الخاص حاسمة لبلورة مبادرات للحكومة الخاصة مثل الخطط الطوعية لإصدار الشهادات واستخدام سلاسل التوريد الملتزمة "بالقضاء التام على إزالة الغابات".

21- ويشكل إشراك أصحاب المصلحة والالتزام بالحوكمة السليمة أساساً لتنفيذ السياسات بشكل فعال. ويجب إضفاء طابع رسمي على حق أصحاب المصلحة في استشارتهم خلال بلورة السياسات والبرامج والخطط المتعلقة بالغابات وتنفيذها لكي تؤخذ في الاعتبار احتياجات مستخدمي الغابات وأصحاب المصلحة الآخرين. وتعتبر المؤسسات الفعالة والسياسات والأطر القانونية السليمة أساسية للحوكمة الجيدة. ويجب على الإطار المؤسسي أن يشمل المجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني ومصالح القطاع الخاص المسؤول فضلاً عن الإدارات والوكالات الحكومية. وقد يتطلب الأمر بناء قدرات المنظمات التي تدعم الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية وأصحاب الحيازات الصغيرة وتعزيز منظمات القطاع العام.

22- وتتوقع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 لتحقيق الطموح التاريخي بالقضاء على الجوع والفقر والحصول على عالم مستدام من الوزارات القطاعية أن تغير طريقة عملها وتنسق السياسات على نطاق الحكومة. ويجب أن يتم تنسيق الإجراءات المتعلقة بالغابات والزراعة والأغذية واستخدام الأراضي والتنمية الريفية والوطنية في المستقبل إذا أردنا تحقيق التنمية المستدامة. ومع أن الحركات تختلف بشكل ملحوظ بين البلدان والأقاليم، يتعين على صانعي السياسات أن يقرّوا بالحاجة إلى إدارة المقايضات واتخاذ تدابير ملموسة لمواءمة الهيكليات المتعددة للأهداف والحوافز على نحو أفضل. ويتسم هذا النهج المتكامل بأهمية حاسمة لإحراز تقدم باتجاه تحقيق مقاصد أهداف التنمية المستدامة. ويشكل إنشاء منصات لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة تضمّ قطاعات رئيسية معنية باستخدام الموارد الطبيعية وإدارتها وسيلة لإدارة التنسيق بين القطاعات ولتجاوز الصعوبات في الحكومات التي تملك وزارات ووكالات قطاعية لديها موارد مخصصة لها وترتيبات مساءلة خاصة بها. ومن شأن هذه المنصات أن تجمع بين الوزارات والوكالات الحكومية المختلفة وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين للحوار وتنسيق العمل مع التركيز على تحقيق أهداف التنمية المستدامة والاستفادة من الروابط بينها والتنفيذ مع تحديد الحواجز التي تعيق التغيير والتصدي لها ورصد التقدم المحرز.

23- وسيتيح الاستثمار في الرصد الفعال على المستويين الوطني وشبه الوطني للبلدان معلومات حيوية بشأن مجموعات الأشخاص أو المناطق القطرية التي يجب التركيز عليها. وسيسمح ذلك لصانعي السياسات بدراسة المخبرات وإدارة المقايضات القطاعية وتصميم المبادرات المتعلقة بالغابات والأمن الغذائي وتنفيذها فضلاً عن قياس شبكات الأمان الاجتماعية وتحديد مستوى الدعم للقطاعات الاقتصادية المختلفة.

رابعاً - نقاط مطروحة للبحث

- 24- قد ترغب اللجنة في أن تدعو البلدان القيام بما يلي:
- تحسين الاعتراف بالعلاقة الوثيقة القائمة بين الأمن الغذائي والزراعة والغابات وبأن الغابات تساهم في تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة؛
 - وتشجيع النهج المتكاملة لسياسات واستراتيجيات التنمية الوطنية من أجل تنسيق السياسات القطاعية وضمان الاتساق على مستوى السياسات؛
 - والبحث في طرق تحسين الأدلة لتقييم المساهمة الحالية والممكنة للغابات في تحقيق خطة عام 2030.

25- وقد ترغب اللجنة في أن تطلب من منظمة الأغذية والزراعة القيام بما يلي:

- نشر الرسائل الرئيسية الواردة في تقرير حالة الغابات في العالم والترويج لها في المنتديات الملائمة بما فيها أجهزة المنظمة الرئاسية والدستورية ذات الصلة فضلا عن العمليات الأخرى المتعلقة بالغابات بما في ذلك منتدى الأمم المتحدة للغابات؛
- مساعدة البلدان في تعزيز دور الغابات والأشجار من أجل تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة وتسريع وتيرة التقدم في هذا الصدد؛
- دعم البلدان من خلال أدوات ومنهجيات تساعد على إنتاج أدلة أفضل حول مساهمة الغابات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ورصد التقدم المحرز.